المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18 et 19/04/2015

اختيارات مستحيلة

في المغرب تتم يوميا ما بين 600 إلى 800 حالة إجهاض سري

النقاش المجتمعي حول الموضوع أخذ طابعاً غير مسبوق منذ أن تدخل محمد السادس في الملف...

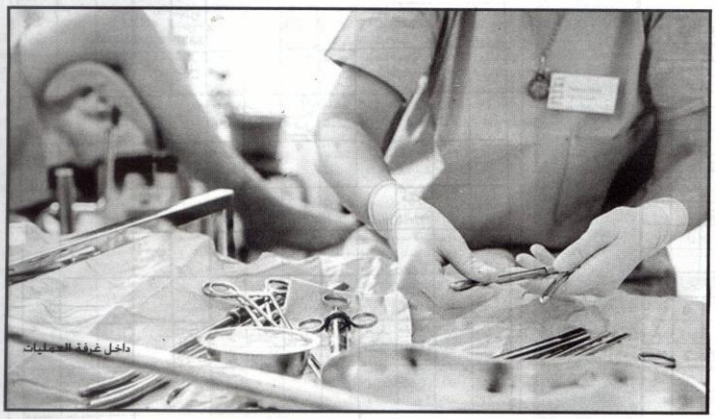
داخل غرفة العمليات

بصوت مخنوق، تخرج الكلمات من فم عائشة وهي تحكي قصتها. في سنة 2012، اكتشفت المرأة الشابة (التي طلبت عدم الكشف عن هويتها وغيرنا عمداً اسمها)، أنها حامل مرة أخرى، زوجها العاطل عن العمل طلب منها التخلص من الحمل، فالعائلة التي تقطن بضواحي الرباط، تجد صعوبة في إعالة ثلاثة أطفال، طرقت أبواب الأطباء، لكن لا أحد قبل إجهاضها. اليوم هي تحمل ابنها بين ذراعيها تنوء تحت وطأة الحياة اليومية: كانت تتمنى لو كانت تملك الاختيار.

يوم 3 أبريل، قدمت عائشة شهادتها أمام الصحافة بدعوة من تجمع »ربيع الكرامة« الذي يضم العديد من الجمعيات النسائية التي يقود أعضاؤها حملة من أجل عدم تجريم الإجهاض، ومن أجل »حق النساء في حرية التصرف في أجسادهن«. هذه الجمعيات ليست وحدها، فعلى صفحات الجرائد واستوديوهات التلفزة والإذاعة وداخل الفرق البرلمانية والجمعيات، يفرض النقاش المجتمعي نفسه في المغرب بشكل غير مسبوق.

القضية أخذت حجماً أكبر، عندما تدخل الملك محمد السادس شخصياً في الملف يوم 16 مارس، حيث أشار بلاغ للديوان الملكي أن الملك استقبل وزيري العدل والشؤون الإسلامية وكذلك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطلب منهم الاكتفاء على دراسة التشريع الجاري به العمل والقيام باستشارات واسعة وتقديم مقترحات في غضون شهر. وبهذا التدخل الملكي، فهم الجميع أن التشريع المتعلق بالإجهاض سيتم إصلاحه.

اليوم، القانون الجنائي المغربي يمنع الإجهاض إلا في حالة وجود خطر على حياة أو صحة الأم. والنساء اللواتي يجهضن لأسباب أخرى يواجهن عقوبة حبسية من ستة أشهر إلى سنتين، والأطباء الذين يقومون بالإجهاض قد تصل العقوبة في حقهم إلى 20 سنة.

في سنة 2013، تمت إدانة عريز لحلو، طبيب أمراض النساء في مكناس بالسجن 10 سنوات (عقوبة خفضت إلى 5 سنوات استئنافياً)، وأدينت في هذه القضية كذلك السكرتيرة والممرضة والطبيب المبتج وحتى عاملة النظافة في العيادة بالسجن. ورغم أن عقوبة إجراء الإجهاض صارمة، فإن عمليات الإجهاض ممارسة بشكل شائع يومياً.

> يرى البروفسور شفيق أن التحرير الكامل لن يقبل، فالمجتمع المغربي ليس جاهزا، لذلك يقترح الاقتصار على تعديل الفصل 453 الذي يسمح بإجازة الإجهاض عندما يكون هناك خطر على حياة الأم

يؤكد البروفسور شفيق الشرايبي مؤسس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن »المجتمع على علم بذلك«.

هذا الطبيب هو الرجل الذي تفجرت على يده هذه القضية في ماي 2014 . فتح شفيق الشرايبي رئيس مصلحة طب الأطفال والتوليد بمستشفى الليمون العمومي بالرباط فتح أبواب المستشفى أمام كاميرا فريق »سبعوث خاص لقناة فرانس 2«، ثم بث التحقيق يوم 11 دجنبر الموالي وتظهر فيه نساء وفتيات يستقبلن في حالة استعجال بعد أن تعرضن لعمليات إجهاض سرية، بعد وقت قصير تمت إقالة الطبيب من مهامه. كان من الممكن أن تتوقف القضية عند هذا الحد، لولا أن شبكات التواصل الاجتماعي تعبأت بقوة للدفاع عن الطبيب وتطور الهاشتاغ في كل أرجاء المغرب، يوم 16 مارس 2015 كان البروفسور الشرايبي يلقي محاضرة حول الإجهاض عندما صدر بلاغ الديوان الملكي »كان يوما تاريخيا« يتذكر البروفيسور بتأثر.

البروفسور شفيق الشرايبي عين بمصلحة طب الأطفال والتوليد بمستشفى الليمون سنة 1984، وهو منذ 30 سنة يشاهد مباشرة الماسي التي يخلقها الإجهاض السري، يقول »بهذا التحقيق لم أكن أريد الإساءة لصورة المغرب، أردت فقط إظهار ما نعيشه يوميا.. هؤلاء النساء اللواتي تستقبلهن في حالة استعجال مصابات بنزيف أو تعفنات في ظروف مأساوية، هذه الفتيات اللواتي يعانين من تسممات، لأنهن تناولن أي شيء من أجل إسقاط الجنين» دون الحديث عن اللواتي يتقدمن إلى المستشفى يطلبن الإجهاض مثل تلك الطفلة »البالغة من العمر 13 سنة الحامل من علاقة سفاح أو تلك الطفلة المصابة بمرض عقلي وتم الاعتداء عليها... بالنسبة لكل هؤلاء لا تستطيع فعل أي شيء، القانون لا يسمح لنا بذلك وكأطباء، هذا الوضع رهيب...«.

في سنة 2008 أنجزت جمعيته تحقيقا »سريا« »يوضح الطبيب زارت طالبات في علم الاجتماع عيادات لأطباء النساء بالرباط وسلا، بصفة مريضات. بحكي الطبيب »«وصلنا إلى رقم 50 عملية إجهاض في اليوم، وقمنا بعملية قياس على باقي المدن«، وحسب الجمعية يتم يوميا إجراء ما بين 600 إلى 800 عملية إجهاض سرية في المغرب.

ويؤكد البروفسور الشرايبي قائلا: »عندما تكون ميسورا تستطيع أخذ الطائرة وإجراء عملية الإجهاض في فرنسا بكل أمان، وإذا كنت من الطبقة المتوسطة تستطيع أن تؤدي ثمن ذلك بالمغرب، أما الفقيرات، فليس أمامهن خيار«، ومن لا يستطيع أداء مبلغ يتراوح ما بين 300 و1500 أورو حسب التسعيرات يلجأون إلى العرافات والأساليب التقليدية البئيسة: الإبر، الأعشاب

والأدوية السامة، وفي بعض الحالات تلجأ النساء إلى القيام بعملية الإجهاض بأنفسهن...

كيف وصل المغرب، البلد الرائد في مسألة مراقبة وتحديد النسل، إلى هذه الوضعية؟ في سنوات 1970، كان المغرب من أوائل الدول العربية الإسلامية الذي سمح باستعمال وسائل منع الحمل، وحتى اليوم أقراص منع الحمل متوفرة في الصيدليات بدون وصفة طبية، والمراكز الطبية توزعها مجانا على النساء المتزوجات، لكن عمليا توزع على نطاق أوسع، ومنذ 2010، أقراص اليوم الموالي متوفرة للبيع% المشكل، يؤكد البروفسور شفيق، هو أنه لا توجد تربية جنسية ولا توعية، والكثير من الفتيات يخشين أن يكتشف أولياؤهن استعمالهن لحبوب منع الحمل«.

من جانبها ترى أسماء لمرابط، الطبيبة الباحثة التي تسير منذ 2011 مركز الدراسات النسائية في الإسلام داخل الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، وهو معهد للبحث والتفكير في قضايا الشريعة، ترى أن »هذا النقاش يكشف تطورات وأيضا تناقضات المجتمع المغربي«. وهي تقود ضدا على المحافظين عملا صعبا لإعادة قراءة النصوص المقدسة »في أفق نسائي.« وتؤكد» أراد البعض إقناعنا بأن الإسلام منع الإجهاض، وهذا أمر خاطئ، ليس فقط النقاش لم يحسم، بل كان هناك دائما شكل من الإجازة«.

وتلاحظ الباحثة أن هناك تطورا محافظا للمجتمع المغربي منذ حوالي عشر سنوات» »الفعل الديني يعاش كملاذ ضد غرب متفتح أكثر من اللزوم، والنتيجة أن المجتمع يفضل إخفاء وجهه أمام جزء مهم من الواقع«.

تقديرات الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري تتعرض باستمرار للهجوم والانتقاد وتتهم بأنها مبالغ فيها، في الحقيقة لا توجد تقديرات أخرى يقول إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنذ أن كلف الملك هذه الهيئة للمساهمة في مقترحات الإصلاح، تقوم بالتدقيق ودراسة التشريعات الوطنية في دول العالم التي أجازت الإجهاض، وكذا النصوص الدولية، ويقوم المجلس أيضا باستشارات مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والخبراء والأطباء ورجال القانون والبرلمانيين. ويؤكد اليرمي أن »هدفنا هو الاقتراب ما أمكن مما تعيشه النساء المغربيات...«.

ومع مرور الأسابيع تجاوز النقاش الإطار الضيق للإجهاض ليشمل أيضا وضعية الأمهات العازبات. وحسب دراسة أنجزتها سنة 2010 جمعية »إنصاف« والأمم المتحدة، حوالي 30 ألف من هؤلاء النساء العازبات أنجبن مولودا خلال السنة. وفي بلد تعاقب فيه العلاقات الجنسية خارج الزواج قانونيا، فإن الكثير منهن يتعرضن لأنواع شتى من التمييز.

وكشف تحقيق سابق تم سنة 2009 أنه يتم كل يوم التخلي عن 24 طفلا في البلاد.

وهذه الحقيقة تعرفها ثرهة الصقلي، النائبة البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية ناضلت طويلا من أجل حقوق المرأة قبل أن تصبح وزيرة للتضامن والأسرة من 2007 إلى 2011 تعترف قائلة »قبل 10 سنوات. لم يكن ممكنا فتح ملف هذا النقاش، إنه تقدم كبير اليوم لا يمكن إنكار الواقع الاجتماعي: معدل سن الزواج هو 26 سنة بالنسبة للنساء و 31 سنة بالنسبة للرجال، ومعدل سن العلاقات الجنسية الأولى يقارب 18 سنة بالنسبة للجنسين، هل سنستمر في سياسة النعامة؟

وإذا كان مبدأ تغيير القانون محسوما منذ تدخل محمد السادس في الملف، فإن المعركة ستجري حول درجة التحرير. العديد من المنظمات غير الحكومية تطالب بحق النساء في الاختيار واحترام المعاهدات الدولية.

وتقول عاطفة تمجردين عضو الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ومنسقة ربيع الكرامة، نحن لانريد فقط إصلاح بعض الفصول، بل مجموع القانون الجنائي الذي مازال يتضمن العديد من التمييز ضد النساء.

وفي مواجهة ذلك يؤكد المحافظون على الحق في الحياة كعبدا دستوري، حيث يرى مدير صحيفة التجديد المكلف بالإعلام داخل حركة التوحيد والإصلاح الدارع الإيديولوجي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، إذا ما فتحنا القانون بشكل أوسع، سيكون هناك إجهاض أكثر، لأن بعض النساء سيعتبرن أنه بإمكانهن إقامة علاقات خارج الإطار القانوني دون عواقب.

الآراء تختلف حتى داخل الأحزاب السياسية. فالدكتور سعد الدين العثماني الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية عبر عن رأي مساند لتخفيف القانون بالنسبة لحالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية الخطيرة داخل أجل سبعة أسابيع من الحمل، لكنه يعترف هذا موقفي وليس موقف الحزب.

أنصار التحرير يعلمون أن تحديهم الأول هو إقناع رأي عام منقسم، ويرى البروفسور شفيق أن التحرير الكامل لن يقبل، فالمجتمع المغربي ليس جاهزا، لذلك يقترح الاقتصار على تعديل الفصل 453 الذي يسمح بإجازة الإجهاض عندما يكون هناك خطر على حياة الأم. لابد من إصلاحه مع الأخذ في الاعتبار صحة الأم كما هي محددة من طرف منظمة الصحة العالمية أي الوضعية الجيدة اجتماعيا وبدنيا ونفسيا.

ويلح البروفسور شفيق الشرايبي على أهمية مهلة التفكير التي حددها الملك: »لدينا فرصة تاريخية لتحقيق تقدم، والاقتصار فقط على توسيع القانون لحالات الاغتصاب وزنا المحارم أو التشوهات الخطيرة للجنين فقط سيحل 5% إلى 10% من الحالات» بالنسبة لباقي النساء، الحق في الإجهاض سيبقى معركة مستمرة.

بتصرف عن لوموند

منظمات حقوقية أمريكية تزور المغرب للقاء باليزمي

ذكرت مصادر دبلوماسية لموقع Le360 أن وفدا مكونا من منظمات غير حكومية أمريكية سيزور المغرب في 17 ماي للوقوف على المجهودات، التي تبذلها المملكة في مجال حقوق الإنسان، وكذا اللقاء بمسؤولين مغاربة من بينهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وأضافت المصادر ذاتها، أن ممثلي عشر منظمات غير حكومية أمريكية تعنى بحقوق الإنسان، سيحلون بالمغرب لبضع أيام، سيلتقون خلالها برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وكذا أعضاء في حكومة عبد الإله بن كيران، وفاعلين في المجتمع المدني. كما سيزور الوفد عددا من مدن المملكة في الأقاليم الجنوبية.